الدكتور جعفر حشيش

التحكيم في العقود الإدارية والمدنية والتجارية

(دراسة مقارنة)

منشورات زين الحقوقية

ق
1998

المحتويات

مقدمـة 5

الباب الأول

التحكيم في العقود الإدارية والمدنية والتجارية

الفصل الأول: النظرة التاريخية إلى التحكيم في بعض البلدان العربية 15

الفصل الثاني: مفهوم التحكيم وتعريفه وخصائصه المميزة وطبيعته المستقلة 33

المبحث الأول: مفهوم التحكيم وتعريفه وخصائصه المميزة 33

البند الأول: مفهوم التحكيم (Notion de l'arbitrage) وتعريفه 33

فقرة أولى: مفهوم التحكيم 33

فقرة ثانية: التعريف بالتحكيم 38

البند الثاني: خصائص التحكيم، وإستقلالية:

"البند التحكيمي عن عقد التحكيم" 43

فقرة أولى: اللجوء الإختياري لأساليب التحكيم،

والوصف الحقيقي لشروط الإتفاق الحاصل بين الفرقاء. 46

فقرة ثانية: إعتماد الخبرة والكفاءة في التحكيم للفصل

بالنزاعات والفرق بينهما 49

البند الثالث: أشكال التحكيم (داخلي ودولي) 50

الفقرة الأولى: التحكيم الداخلي 50

الفقرة الثانية: التحكيم الدولي 59

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم، وإجراءاته العملية 66
البند الاول: الطبيعة القانونية للتحكيم 66
فقرة أولى: الطبيعة التعاقدية 68
فقرة ثانية: الطبيعة القضائية 69
فقرة ثالثة: الطبيعة المختلطة 74
البند الثاني: إجراءات التحكيم 76
فقرة أولى: الإجراءات أمام المحكم - الإتفاقية والقانونية 76
فقرة ثانية: الضابط فى صحة الشكل أمام المحكم 83
فقرة ثالثة: إجراءات الإثبات وتكييف وظيفة المحكم، وطبيعة حكمه. .. 85
الفصل الثالث: شروط إنعقاد التحكيم وآثاره المادية والقانونية 93
المبحث الأول: عقد التحكيم، وشروط إنعقاده 93
البند الأول: عقد التحكيم 93
فقرة أولى: شروط عقد التحكيم 94
البند الثاني: إنعقاد التحكيم 98
المبحث الثاني: من هو المحكم؟ وكيف يتم إختياره 100
البند الأول: تعيين شخص المحكم في القانون اللبناني 101
فقرة أولى: من يجوز تعيينه محكماً 102
فقرة ثانية: من لا يجوز تعيينه محكماً 107
البند الثاني: إختيار المحكم 109
البند الثالث: سلطة المحكم ومسؤوليته، وآثار إنقضاء مهمته 113
فقرة أولى: سلطة المحكم 113
فقرة ثانية: مسؤولية المحكم 116
فقرة ثالثة: مصاريف المحكم وأتعابه 118
فقرة رابعة: إنقضاء مهمة المحكم وآثاره 121
المبحث الثالث: التحكيم بالقضاء، والتحكيم بالصلح:
وضابط التفرقة بينهما 122
البند الأول: التحكيم بالقضاء 122

منشورات زين الحقوقية

البند الثاني: التحكيم بالصلح 125
البند الثالث: المحكم يجري صلحاً ولا يحكم 129
البند الرابع: ضابط التفرقة: بين التحكيم بالصلح والتحكيم بالقضاء 133
المبحث الرابع: آثار التحكيم المادية والقانونية 137
البند الأول: آثار التحكيم المادية 137
البند الثاني: الآثار القانونية للتحكيم 141
فقرة أولى: الأثر الإيجابي 143
فقرة ثانية: الأثر السلبي 145
الفصل الرابع: النظام العام في مادة التحكيم، والقانون الواجب التطبيق 159
المبحث الأول: النظام العام في مادة التحكيم 159
البند الأول: الحالات التي تطرح فيها
مسألة النظام العام أمام المحكم 161
فقرة أولى: في تطبيق قواعد النظام العام عندما
تطرح أمام المحكم مسألة مبدأ، أو مدى الولاية العائد
له للنظر في القضية المعروضة عليه 162
فقرة ثانية: في تطبيق قواعد النظام العام المتعلقة بأصول المحاكمة 163
فقرة ثالثة: في تطبيق قواعد النظام العام المتعلقة بأساس النزاع 165
البند الثاني: في الحالات التي تطرح فيها
مسألة النظام العام أمام القاضي 167
فقرة أولى: قبل صدور القرار التحكيمي 167
فقرة ثانية: بعد صدور القرار التحكيمي 168
البند الثالث: في مقارنة النظام العام المثار أمام المحكم،
والنظام العام المثار أمام القاضي 171
فقرة أولى: النظام العام الذي يطبقه القاضي 172
فقرة ثانية: النظام العام أمام المحكم 172
فقرة ثالثة: إرتباط النظام العام الذي يطبقه
كل من القاضي والمحكم 173

منشورات زين الحقوقية

المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق 174
تمهـيد 174
البند الأول: إتفاق الأطراف على تحديد القانون الواجب التطبيق 175
البند الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق في حالة عدم الإتفاق 179
البند الثالث: المبادىء التي يجب مراعاتها
عند الفصل في موضوع النزاع 182
البند الرابع: الجزاء على عدم مراعاة إتفاق الطرفين
على القانون الواجب التطبيق 185

الباب الثاني
أسباب بطلان القرار التحكيمي وآثاره القانونية

الفصل الخامس: الرقابة القضائية على القرارات التحكيمية 189
أولاً: نطاق الرقابة القضائية والطعن بطريق الإبطال 193
ثانياً: ممارسة القضاء للرقابة على القرار التحكيمي
عند الطعن بالبطلان 197
ثالثاً: مفاعيل الرقابة القضائية عند الطعن بطريق الإبطال. 205

الفصل السادس: تنفيذ القرار التحكيمي 213
تمهيـد 213
المبحث الاول: الصيغه التنفيذيه للقرارات التحكيميه 215
البند الاول: شروط الاستحصال على قرار الصيغه التنفيذيه 215
فقرة اولى: القرارات التي تخضع للصيغه التنفيذيه 216
فقرة ثانية: القاضي المختص باصدار قرار الصيغة التنفيذية 217
فقرة ثالثة: الأصول التي تتبع في إعطاء الصيغة التنفيذية 220
فقرة رابعة: مدى سلطات القاضي الذي يصدر الصيغة التنفيذية 221
البند الثاني: طبيعة قرار الصيغة التنفيذية وطرق الطعن فيه 225
البند الثالث: آثار قرار الصيغة التنفيذية 228
المبحث الثاني: الأصول في تنفيذ القرار التحكيمي - التنفيذ المعجل 229

تمهيـــد: 229
البند الاول: الشروط العامة لتنفيذ القرار التحكيمي 230
البند الثاني: التنفيذ المعجل 231
الفصل السابع: رقابة القاضي وطرق الطعن بالقرار التحكيمي 237
تمهيـــد: 237
المبحث الأول: ربط التحكيم الدولي بمصالح التجارة الدولية 237
المبحث الثاني: جواز اللجوء على التحكيم من قبل الدولة وسائر
أشخاص: القانون العام بالنسبة إلى المنازعات المتعلقة بها،
بينما هذا الأمر غير جائز في التحكيم الداخلي 238
المبحث الثالث: وجود نظام عام دولي متميز
عن النظام العام الداخلي ومستقل عنه 239
المبحث الرابع: استقلال البند التحكيمي عن العقد الأساسي 240
المبحث الخامس: الاستغناء عن التعليل في القرار التحكيمي الدولي 241
المبحث السادس: وجوب إعطاء القرارت التحكيمية الصادرة في الخارج
أو في تحكيم دولي - الصيغة التنفيذية وفق الأصول التي
تعطى بموجبها هذه الصيغة للقرارات التحكيمية الدولية 242
المبحث السابع: طرق الطعن المتاحة ضد القرارات التحكمية الدولية 244
البند الأول: أسباب إستئناف وإبطال القرارات التحكيمية 247
فقرة اولى: صدور القرار بدون إتفاق تحكيمي أو بناء على
إتفاق باطل أو ساقط بإنقضاء المهلة 247
فقرة ثانية: صدور القرار عن محكمين لم يعينوا طبقاً للقانون 249
فقرة ثالثة: خروج القرار عن المهمة المعينة للمحكمين 249
فقرة رابعة: صدور القرار بدون مراعاة حق الدفاع للخصوم
(البند الرابع من المادة 817 أصول مدنية). 251
فقرة خامسة: مخالفة القرار لقاعدة تتعلق بالنظام العام الدولي 252
فقرة سادسة: تحيز المحكم 254

الفصل الثامن: أثر عيوب التقرير : في طرق الطعن بالقرار التحكيمي 257
تمهيـــد: 257
المبحث الأول: الحالات التي لا يمكن لأي عيب وارد في التقرير المنظم
من خبير اعتمده المحكم أن يؤثر على القرار التحكيمي
عند الطعن فيه أمام محكمة الإستئناف 258
البند الأول: حالة التقرير الباطل الذي لا أثر له على قرار صادر
عن محكم مطلق عند الطعن فيه أمام محكمة الإستئناف 260
البند الثاني: حالة التقرير الباطل الذي لا أثر له على قرار صادر
في تحكيم دولي عند الطعن به أمام محكمة الإستئناف 263
المبحث الثاني: الحالات التي يمكن للتقرير الباطل الذي يتبناه المحكم
أن يؤثر في تحكيم عادي عند الطعن : فيه أمام محكمة الإستئناف 265
طرق المراجعة ضد القرارات التحكيمية 269
المبحث الأول: أوجه الاشتراك بين الطعن بطريق الإستئناف
والطعن بطريق الإبطال 271
المبحث الثاني: أوجه التباين بين الطعن بطريق الإستئناف والطعن
بطريق الإبطال 273
البند الأول: من حيث عدد حالات كل طعن 273
البند الثاني: في العدول 274
البند الثالث: في حالات البطلان 275
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الحكم بالإستئناف أو بطريق الإبطال ... 283
المبحث الرابع: اعتراض الغير 287
المبحث الخامس: إعادة المحاكمة 289
الخاتمـــة 301
ملحق رقم 1: قانون أصول المحاكمات المدنية الفرنسية 309
ملحق رقم 2: إتفاقية نيويورك لعام 1958 بالفرنسية 325
ملحق رقم 3: إتفاقية جنيف الأوروبية لعام 1958 بالفرنسية 333

ملحق رقم 4: نظام هيئة التحكيم لغرفة التجارة الدولية بالفرنسية 345
ملحق رقم 5: نظام التوفيق والتحكيم والخبرة للغرف التجارية
العربية الأوروب 360
المراجع والمصادر 391
أولاً: المراجع بالعربية: 391
ثانياً: دراسات ورسائل ومقالات ونشرات: 392
المراجع بالفرنسية 393
قرارات المحاكم اللبنانية 394
قرارات المحاكم الفرنسية 396
قرارات المحاكم المصرية 398

منشورات زين الحقوقية